

مذكرة للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى رئيس مجلس النواب اللبناني، وإلى المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، في شأن الحقوق المدنية للفلسطينيين\*  
بيروت، 2010/9/1. [مقتطفات]

[.....]

تايينا وقائع جلسة مجلس النواب التي عقدت في السابع عشر من آب [أغسطس] 2010، وما تخللها وتبعها من نتائج لم تكن على مستوى طموحات شعبنا الذي كان ينظر بأمل كبير إلى هذه الجلسة بأن تخرج بموقف تاريخي يعيد الاعتبار لحقوق شعبنا الإنسانية ويضع العلاقات اللبنانية – الفلسطينية على المسار الصحيح.. بعد نحو 62 عاماً من الحرمان والبؤس، وما رافق ذلك من تدابير مست بسلباتها جميع العائلات وجعلت حياة الفلسطينيين في لبنان أمراً لا يطاق.

لقد أوصلت التحركات الشعبية الفلسطينية ومواقف عديد من القوى والكتل النيابية اللبنانية إلى نقاش قضية الحقوق الإنسانية داخل المجلس النيابي، لكن النتائج خيبت الآمال وجاءت منقوصة ولم تصل إلى الحد الأدنى من الحقوق التي كان اللاجئون الفلسطينيون وغيرهم يطالبون الدولة اللبنانية بإقرارها سواء من خلال الإبقاء على الحالة التمييزية أو من خلال تجاهل العديد من الحقوق.. لذلك، نتقدم من دولتكم بهذه المذكرة، ونحن على ثقة بأن مساعيكم المقدرة من شعبنا ودوركم الداعم كفيلاً بمتابعة أوضاع شعبنا وحقوقه الإنسانية وصولاً لإغلاق هذا الملف الأساوي. وعليه فإننا نسجل التالي:

أولاً – حق العمل

[.....]

إن الأسباب الموجبة التي استند إليها النواب في إقرار القانون الجديد تحتاج إلى تصحيح. فالقول بأن إبقاء إجازة العمل هدف إلى تمييز الفلسطينيين عن غيرهم وتخوف من إسقاط صفة اللاجئ عن الفلسطيني فهذا كلام ليس في مكانه. فاللاجئ يفقد صفته القانونية في حالتين فقط: إذا اكتسب جنسية جديدة أو استعاد باختياره جنسيته. وبالتالي كان ينبغي على المجلس تصحيح الخلل الذي وقت به لجنة الإدارة والعدل، وإقرار حق العمل بحرية ودون إجازة العمل واستفادة العمال الفلسطينيين من جميع المكتسبات التي يحصل عليها العامل اللبناني. ونقصد بذلك تقديمات صندوق الضمان الاجتماعي في المجالين الصحي والاجتماعي، طالما أن العامل الفلسطيني يسدد اشتراكاته السنوية لإدارة الصندوق.

ثانياً – تملك الفلسطينيين

[.....]

إن مواجهة التوطين لا يمكن أن تتم بإجراءات احترازية تجعل من الفلسطيني المقيم في لبنان وكأنه منبوذ اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.. فالقانون القديم تضمن مجموعة من التقييدات. وقد حصل فعلاً أن تمتع الفلسطينيون بمزايا هذا القانون، لكن هذا لم يقدر إلى تكريس أي مشروع توطيني من عشرات المشاريع التي طرحت سابقاً، بل إن من قاوم هذه المشاريع هم الفلسطينيون وليس غيرهم.. وأكبر دليل على ذلك أن نسبة ما تملكه الأجانب في لبنان (أجانب وعرب وفلسطينيون) حتى لحظة إقرار القانون الحالي لم تزد عن 1ر5% من مساحة لبنان، أي أدنى بكثير من نسبة المساحة التي كان مسموحاً بتملكها.

ثالثاً – أوضاع المخيمات

[.....]

رابعاً – تسهيل معاملات الفلسطينيين في مديرية شؤون اللاجئين

[.....]

خامساً – إلغاء مبدأ المعاملة بالمثل

إن أساس الحل والإفراج عن الحقوق الإنسانية يكمن في استثناء الفلسطيني من مبدأ المعاملة بالمثل لانتفاء ذلك بسبب من كون أن الشعب الفلسطيني جزء منه تحت الاحتلال وجزء آخر في اللجوء وهو يناضل ويقاوم لبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحق العودة وفقاً للقرار 194، ولبنان من أحد الدول التي دفعت غالباً من أجل إنجاز الحقوق الوطنية الفلسطينية ولا زالت ومن واجبها وواجب كل الإخوة العرب دعم نضال اللاجئين من أجل ذلك لا أن تستخدم هذه المسألة لحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الإنسانية. وعليه ومن منطلق الأخوة القومية ندعو لاستثناء الفلسطيني من مبدأ المعاملة بالمثل وبشكل عام ومن جميع القوانين اللبنانية وليس بشكل مجزوء كما أتى في القانون الذي أقره المجلس النيابي لتنظيم حق العمل.

سادساً – التوطين وحق العودة

[.....]

إن رفض التوطين أصبح فزاعة لدى البعض يستحضرها في كل مرة تطرح فيها حقوق الفلسطينيين على بساط البحث الجدي، لأن إشهار العداة للحقوق الإنسانية أصبح مرادفاً لمسألة مواجهة التوطين وهي في حقيقة الأمر ليست سوى ذريعة هدفها الحقيقي مزايدات سياسية طائفية بعيدة عن مواقف التضامن مع الفلسطينيين وحقوقهم الإنسانية.. فالتوطين ليس عقاراً أو لقمة عيش أو إجازة عمل أو ضمناً اجتماعياً وصحياً..

ختاماً

[.....]

لذلك، فإننا نتقدم منكم بهذه المذكرة من أجل الإسراع في إقرار الحقوق الإنسانية وفي مقدمتها حق العمل بحرية دون إجازة عمل خاصة حملة الشهادات من أصحاب المهن الحرة إضافة إلى إقرار حق التملك وضمان هذه الحقوق بتشريعات قانونية قائمة على استثناء الفلسطيني من مبدأ المعاملة بالمثل وعكسه في جميع القوانين لأنه شعب يرزح تحت الاحتلال في فلسطين، والاحتلال يمنع من قيام دولة فلسطينية وأيضاً شعب مشرد في مناطق اللجوء والشتات ويناضل من أجل حق عودته إلى دياره.

[.....]

إننا وإذ نؤكد على تمسك اللاجئين بحقهم في العودة وفق القرار 194، فإننا ندعو جميع الكتل النيابية إلى مؤازرة الشعب الفلسطيني في مطالبه العادلة من أجل إقرار حقوقه الإنسانية كإسهام مباشر في دعم حق العودة وصيانة الهوية الوطنية للاجئين نقيضاً لمشاريع التوطين والتهجير.. مؤكداً على استمرار تحركاتنا السلمية مع جميع القوى اللبنانية والفلسطينية حتى إقرار الحقوق الإنسانية كسلة متكاملة دون انتقاص.